

الوزارة التزمت الصمت إزاء خطابات بعثها المجلس بعد توارد أنباء بشأن حرمان الأهالي من المشروع

فشل «بلدي الشمالية» مع «الإسكان» للتعرف على مصير «داركليب الإسكاني»

■ الوسط - صادق الحلواجي

قال رئيس مجلس بلدي المنطقة الشمالية، علي الجبل، إن «محاوالات المجلس مع وزارة الإسكان للتعرف على مصير مشروع داركليب وشهران الإسكاني لم تأت بأي نتيجة حتى الآن». وأضاف أن «الوزارة التزمت الصمت تجاه خطابات المجلس للاستفسار عن مدى صحة أنباء تواردت تفيد بحرمان الأهالي من المشروع».

وذكر الجبل أن «المجلس البلدي خاطب الديوان الملكي علاوة على وزير الإسكان السابقين والحالي، ولم يتحصل على أي رد مكتوب أو شفوي من هذه الجهات حتى الآن».

مطالباً «باحترام هيبة المجلس البلدي وما يصدر عنه من خطابات ومراسلات للجهات الحكومية».

وزاد رئيس البلدي الشمالي على قوله أن «غياب



علي الجبل

لتنظيم اعتصام خلال العام 2010 على أرض المشروع للمطالبة بسرعة إنجاز وتوزيعه على المستفيدين بحسب الأقدمية لأهالي القريتين. وأجريت بعد ذلك عدة لقاءات مع وزير الإسكان السابقين وكذلك الحالي بشأن المشروع للتأكيد على أن يخصص لأهالي القريتين أصحاب الطلبات منذ العام 1992. ورفعت بناء على ذلك قائمة إلى وزارة الإسكان بأسماء المستفيدين».

وتابع الجبل أنه «كانت هناك اجتماعات علاوة على ذلك من قبل المجلس البلدي مع وزير الإسكان السابقين للتأكيد على أحقية الأهالي في المشروعين، وطرح مطالبات بأرض تم تسويرها في شمال قرية شهران لصالح أحد المتقنين، وتم الاتفاق على أن تخصص لأهالي المنطقتين بعد استرجاعها»، منوهاً إلى أن «أسماء المستفيدين من المشروع من القريتين كانت قد اعتمدت بصفة شبه نهائية مؤخراً بعد متابعة حثيئة مع وزارة الإسكان، لكن الكثير من الأمور تغيرت بصورة مفاجئة في أعقاب الأحداث السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد، والتي منها ما يتعلق بالمشروع الإسكاني لداركليب وشهران».

وكانت وزارة الإسكان اختارت مجموعة مكونة من 10 أشخاص توزيع الخدمات الإسكانية الذي أقيم في شهر فبراير/ شباط الماضي (2011)، بفندق الرتز كارلتون، وسلمتهم شهادة تفيد بأنهم من ضمن المستفيدين من المشروع، بيد أنها لم تحدد وحداتهم السكنية، ولم تنه معهم أي إجراءات، على رغم وعدهم بذلك.

الموقف الواضح والصريح من جانب وزارة الإسكان أو الحكومة بشكل عام، والإبقاء على ضبابية الموضوع، يؤكد الأنباء التي تواردت للمجلس والأهالي بشأن حرمانهم من المشروع، وخصوصاً أنها من مصادر مطلعة بداخل وزارة الإسكان». مشيراً إلى أن «الأهالي مصرّون على حقهم في الاستفادة من المشروع الإسكاني وفقاً للوعود التي تحصلوا عليها لدى زيارتهم لعاهل البلاد في العام 2004، وكذلك من وزارة الإسكان».

والمشروع الإسكاني المشار إليه يتضمن 156 وحدة سكنية تم الانتهاء من الأعمال الإنشائية فيها مؤخراً، وجاء بأمر من عاهل البلاد، بعد أن زاره وفد من أهالي داركليب في (14 يوليو/ تموز 2004)، وطرحوا عليه احتياجات المنطقة من الخدمات، والتي كان من بينها المشروع الإسكاني، وهو يعد أيضاً من مشاريع امتدادات القرى.

هذا وأفاد الجبل، بأن أنباء تواردت للمجلس البلدي والأهالي من مصادر مطلعة بوزارة الإسكان، تفيد بحرمان أهالي قريتي داركليب وشهران من مشروعهم الإسكاني الذي انتهت الأعمال الإنشائية فيه مؤخراً. وسيحول إلى مستفيدين من خارج المنطقتين. وهو ما يخالف التوجيهات الملكية بشأن تخصيص هذا المشروع الإسكاني لأهالي القريتين.

وسرد رئيس البلدي الشمالية تفاصيل مختصرة عن المشروع الإسكاني. وبين أن «الأهالي زاروا جلالة الملك في العام 2004 الذي أمر بإنشاء المشروع، لكنه تأخر لعدة أعوام اضطر الأهالي بعدها

الأرض عبارة عن هبة ملكية للمنطقتين

أهالي الدير وسماهيرج: قلقون على مشروعنا الإسكاني ونخشى اختطافه

■ الدير - محور الشؤون المحلية

عبر أهالي الدير وسماهيرج عن قلقهم على مشروعهم الإسكاني وسط توزيع مشروع داركليب الإسكاني على غير الأهالي على رغم تخصيصه لهم بأوامر ملكية، مبدئين تخوفهم من «اختطاف المشروع» ومستغربين من «التعتميم الذي تمارسه وزارة الإسكان على الموضوع، على رغم أن أرض المشروع هي هبة ملكية لأهالي الدير وسماهيرج ولم تبذل وزارة الإسكان فيه أي جهد سوى التنفيذ».

واعتبر النائب المستقل علي العشري أن «ما تقوم به وزارة الإسكان بدفع من بعض النواب من تحويل المشاريع الإسكانية الخاصة بالقرى إلى مشاريع إسكانية عامة هو سرقة واضحة لجهود الأهالي في توفير أرض للمشاريع الإسكانية في مناطقهم للحفاظ على النسيج الاجتماعي ومنع تشتت الأسر»، وتابع أن «لسنوات عدة تعتذر وزارة الإسكان عن تلبية طلبات أهالي الدير وسماهيرج التي بلغت بنهاية 2003 أكثر من 800 طلب ومن المتوقع أن يكون عدد الطلبات بنهاية 2011 أكثر من 1000 طلب»، وواصل «ولتفاقم المشكلة الإسكانية في المنطقة فقد قامت مجموعة أهالي الدير وسماهيرج بزيارة ملك البلاد في 16 فبراير/ شباط 2005 والتي كانت ثمرتها إهداء الأهالي أرضاً للمشاريع الإسكانية مساحتها 46 هكتاراً، وقامت بعض الجهات المنتفذة باقتطاع 11 هكتاراً من دون وجه حق»، وبين أن «المشروع بدأ بتشييد 88 وحدة سكنية تم توزيعها على أهالي الدير وسماهيرج وفقاً لأقدمية الطلبات وكذلك تم توزيع بعض القسائم السكنية».

وأضاف العشري «وتم البدء في المرحلة الثانية ببناء 116 وحدة لتوزيعها على أهالي الدير وسماهيرج وفقاً



علي العشري

لأقدمية الطلبات، ولكن بعد التغيير الوزاري الأخير تفاجأ الأهالي بتصريحات غير مفهومة وغير واضحة (...) وبعيدة عن الشفافية من المسؤولين في وزارة الإسكان تارة بأن مشاريع امتدادات القرى قد ألغيت وتارة ألا توجد مشاريع خاصة بالمناطق وإنما المشاريع الإسكانية ستوزع بحسب

خطة تنظيمية بمنطقة

التخيم خلال إجازة رأس السنة

■ عوالي - المحافظة الجنوبية

كشف رئيس قسم الخدمات والبحوث بالمحافظة الجنوبية المسؤول التنفيذي لموسم التخيم محمد إبراهيم السيسى البوعيين، أنه تم وضع خطة تنظيمية للحيلولة دون وقوع ما يعكر صفو وسلام المخيمين، وذلك بالتنسيق مع الجهات الأمنية وشركات النفط والغاز المشرفة على العمليات في البر خلال إجازة رأس السنة الميلادية، مناشداً جميع المخيمين ومرتادي البر مراعاة الإرشادات في الإجازة والتركيز على توجيه ورعاية الأبناء حفاظاً على سلامتهم متمنياً لهم قضاء وقت ممتع وأمن.

وأشار إلى أن الخطة التنظيمية جاءت انطلاقاً من حرص محافظ الجنوبية على تعزيز الحركة المرورية والأمنية خلال إجازة رأس السنة الميلادية، مشيداً بتجاوب المخيمين ومرتادي موسم التخيم من خلال الالتزام بالأنظمة المرورية والإرشادية النوعية التي وضعت بالدرجة الأولى لحماية أرواحهم وممتلكاتهم.



وزير الصناعة خلال متابعته الحركة التجارية في البلاد

تجار: زيادة العرض على الطلب للخضراوات

والفواكه... واللحوم متوافرة بكل الكميات

■ ضاحية السيف - وزارة الصناعة والتجارة

أفادت مجموعة من التجار أن زيادة كميات العرض على الطلب بالنسبة إلى الفواكه والخضراوات جعل من أسعارها منخفضة، كما أن اللحوم متوافرة بكل الكميات المطلوبة للمتعاملين والمستهلكين. جاء ذلك خلال قيام وزير الصناعة والتجارة حسن فخرو، بمرافقة عدد من المسؤولين في الوزارة، بجولة في سوق المنامة المركزي للخضراوات والفواكه وسوق اللحم وأسواق رامن التجارية، بالإضافة إلى مجمعي السيتي سنتر والسيف التجاريين.

وفي بداية الجولة في سوق المنامة المركزي للخضراوات والفواكه، أكد رضا البستاني، وهو من أكبر تجار ومستوردي هذه المواد والذي كان في استقبال الوزير: أن الخضراوات والفواكه متوافرة في السوق بكميات هائلة وبأسعار منخفضة نظراً إلى زيادة العرض على الطلب، كما أكد أن الفواكه الموسمية كالبرتقال والمان والتفاح إلى جانب البطيخ وغيرها التي تأتي من مصر ولبنان وتركيا وبعض الدول الأخرى تتوافر اليوم في سوق البحرين بأسعار لا مثيل لها في المنطقة، مشيراً إلى أن الخضراوات كالطماطم والبطيخ والبصل والجزر فهي مكدسة في السوق والشاحنات التي يتوالى وصولها بشكل يومي وبكميات تفوق حجم الطلب.

ولوحظ وجود إقبال كبير من المشسوقين على السوق يوم أمس، وفيما يتعلق بسوق اللحم بالمنامة: فقد اطلع الوزير على الكميات المتوافرة من هذه المادة الأساسية التي تدعمها الحكومة بملايين الدنانير، إذ أكد مدير عام شركة البحرين للمواشي إبراهيم سلمان استقرار الحركة في السوق وتوافر كل الكميات المطلوبة للمتعاملين والمستهلكين سواء في السوق أو في المحلات وأسواق السوبرماركت الكبرى المنتشرة في البلاد، إضافة إلى المحلات الصغيرة والمنفردة التي تزودها الشركة باحتياجاتها اليومية التي تطلبها وتغطي الطلب في جميع مناطق البحرين.

الإدمية»، ولفت إلى أنه «وفقاً لإحصائية الطلبات الرسمية فإن هذه الدفعة من المفترض أن تغطي طلبات 2001 ولكن تصريح الوزير ذكر أنها ستغطي طلبات 2000 يؤثر القلق لدى الأهالي الذين هياؤ أنفسهم للحصول على وحدات سكنية وفقاً لخطة الوزارة السابقة»، وتابع «وكان من المفترض أن تكون الدفعة الثالثة من مشروع الدير وسماهيرج الإسكاني بناء وحدة سكنية (والتي من المفترض أن تغطي طلبات 2003 وجزءاً من 2004) ولكن بعد التغيير الوزاري الأخير تغير المشروع ليقتصر على 111 وحدة و91 قسيمة سكنية من دون مقدمات ومن دون التشاور مع ممثلي الأهالي سواء العضو البلدي أو النائب البرلماني أو مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة».

وأشار العشري إلى أن «تصريحات المسؤولين حتى هذه اللحظة غير واضحة وغير مفهومة في آلية توزيع الوحدات والقسائم»، وواصل أن «الأرض المقام عليها المشروع هي هدية وهبة من ملك البلاد لإقامة المشروع الإسكاني لأهالي الدير وسماهيرج فقط، ولا يحق لوزارة الإسكان تغيير معايير التوزيع لتشمل غير الأهالي»، ولف إلى أن «من المفروض عندما تم تقليص عدد الوحدات وإبدالها بقسائم سكنية أن يتم تخيير أصحاب الطلبات القديمة لتحويل طلباتهم من وحدات إلى قسائم»، وقال: «إذا كانت حجة الوزارة أن هناك طلبات قديمة تعود للعام 1993 فهذه يجب تغطيتها من المشاريع الإسكانية العامة وهي كثيرة»، وشدد على «أحقية أهالي الدير وسماهيرج بتلبية طلباتهم الإسكانية من خلال هذا المشروع الخاص بهم وعدم إشراك مناطق أخرى في هذا المشروع الذي هو نتيجة لجهود وتحركات مضنية بذلها الأهالي ولم يكن لوزارة الإسكان أية مشاركة في ذلك».

إحالة مخالف حوّل مشتلاً زراعياً لمنشأة إلى القضاء لاستصدار حكم بالغرامة والإزالة

الغتم: تراخيص البناء بحزام البرهامة الأخضر مؤقتة وإنشاء المشاتل

■ البرهامة - محور الشؤون المحلية

أفاد مدير عام بلدية العاصمة، يوسف الغتم، بأن «تراخيص البناء الممنوحة حالياً في منطقة الحزام الأخضر بالبرهامة مؤقتة وإنشاء المشاتل الزراعية، ويشتترط على المتعهد بالإزالة في حال طلب ذلك من قبل البلدية أو أية جهة حكومية أخرى بالتوافق»، وذكر الغتم أن «البلدية تنتهي حالياً إجراءات إحالة مخالف حوّل مشتلاً زراعياً إلى منشأة في الحزام الأخضر بالمنطقة نفسها للقضاء، من أجل استصدار حكم قضائي بالغرامة والإزالة وفقاً لما تستوفيه سلامة إجراءات التقاضي».

إحدى الأراضي بالمجمع نفسه؟

هذا وقال الغتم بشأن أنواع رخص البناء التي يتم منحها: «إن منح تراخيص إنشاء المشاتل الزراعية في منطقة الحزام الأخضر بالبرهامة، جاء وفقاً لضوابط كتاب القائم بأعمال مدير عام التخطيط العمراني خالد الأنصاري، حيث تم صرف ترخيص لأحد الأفراد لإنشاء مشتلاً زراعي بغرض الإنتاج الزراعي، شريطة أن يكون من منشآت مؤقتة والمتعهد بالإزالة في حال طلب ذلك».

وأضاف الغتم أن «المتعهد قام بمخالفة الترخيص من خلال القيام بعمل تسوير دائم للموقع باستخدام الطوب والأسمنت، حيث

جاء ذلك ضمن رد مدير عام بلدية المنامة على سؤال وجهه العضو البلدي عن الدائرة الثالثة صادق رحمة، إلى مدير إدارة الخدمات الفنية نوفل الكوهجي بشأن الحزام الأخضر في البرهامة بمجم 353، والذي تضمن عدة أسئلة فرعية هي: ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها حيال المخالفين في منطقة الحزام الأخضر بمجم 353 بمنطقة البرهامة؟ وهل رفعت هذه المخالفات إن وجدت للقضاء للبت فيها؟ وهل صدرت أحكام بشأنها؟ وما هي الإجراءات التي تم اتخاذها لتنفيذ هذه الأحكام؟ وما الرخص التي تم منحها في هذه المنطقة؟ وما نوع الرخصة التي منحت



يوسف الغتم

تم إخطاره بالمخالفة وضرورة تصحيح أوضاعه، ونظراً لعدم تجاوبه تمت زيارة الموقع بصحبة الجهات الأمنية في الفترة المسائية، إلا أن المخالف لم يلتزم، وبناءً عليه تم تحويل موضوع المخالفة إلى النيابة العام في 12 ديسمبر/ كانون الأول 2010»، وتابع المدير العام أن «تمت معاودة